



تحليل التفاوت في توزيع الدخل وعلاقته بالاستهلاك-دراسة استطلاعية لعينة من الموظفين – في

محافظة السليمانية لسنة 2023

نيگار جبار عزيز

nigar.aziz@univsul.edu.iq

قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، السليمانية، كوردستان، العراق

الملخص

يهدف هذا البحث إلى توضيح المعالم الأساسية لكل من التفاوت في توزيع الدخل والاستهلاك، ومن ثم تأثير التفاوت في توزيع الدخل في الاستهلاك لعينة من الموظفين في محافظة السليمانية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي الإحصائي (الاستنباطي) استناداً على بيانات عينة مسحوبة من مجتمع البحث، وكذلك من خلال استخدام برنامج (spss) ومن أجل توضيح العلاقة بين المتغيرات وقد تم توزيع (150) استمارة استبيان على عينة من الموظفين في محافظة السليمانية ثم حصول على (100) إجابة، توصل البحث إلى أن التفاوت في توزيع الدخل بين الفئات المجتمع أثر على مستوى ونوع الاستهلاك في محافظة السليمانية. بحيث أن معظم أفراد العينة تنفق أكثر من (300000 دينار) شهرياً على المواد الغذائية، بينما تنفق أقل من (50000 دينار) شهرياً على السلع الكمالية أي أن الإنفاق على المواد الغذائية تأتي بالمرتبة الأولى، وذلك بسبب انخفاض مستويات الدخل في الإقليم كوردستان، وعدم انتظام فترات توزيع الدخل للموظفين، ومن ثم إنفاق على الصحة تأتي من مرتبة الثانية، كما تبين نتائج البحث وجود علاقة اقتصادية وإحصائية بين كل متغيرات البحث. وهذا ناتج عن الظروف الاقتصادية والمالية في إقليم كوردستان، في ختام البحث تم تقديم جملة من المقترحات أهمها أن تعمل الجهات المعنية لتقليل تفاوت في توزيع الدخل من أجل تحسين مستوى معيشي وخاصة للفئات أو الطبقات الفقيرة. كما تعمل لتنظيم فترات توزيع الدخل بشكل دوري والمنظم، ومن الضروري أن تعمل الحكومة لتقليل مستوى البطالة وتوفير فرص العمل في محافظة سليمانية من أجل تحسين مستوى دخل التي تؤثر على مستوى الاستهلاك للأسر.

كلمات مفتاحية: التفاوت في توزيع الدخل، الاستهلاك، محافظة السليمانية، معامل جيني.

المقدمة:

إن الهدف الأساسي لكل دولة على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية هو رفع المستوى المعاشي لغالبية السكان عن طريق

الاستخدام العقلاني للموارد الاقتصادية المتاحة بهدف تحقيق النمو المتوازن في كافة المجالات، وتوزيع ثمره هذه العملية بالشكل العادل إلى أقصى حد ممكن، وفي الوقت التي تنتشر فيه ظاهرة التفاوت وتنحسر فيه الفئات الوسطية فلا بد من تدخل جاد من قبل الحكومة لحد من تلك الظاهرة ومحاولة تقليل الفوارق بين الطبقات الاجتماعية عن طريق استخدام السياسات الاقتصادية السليمة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في بيان مدى التفاوت في توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية وانعكاسها على مستوى الاستهلاك على عينة البحث، لكون متغيرات الدراسة تعد الأساس وتمس حياة ومستوى معيشة الفرد والمجتمع من الناحية الاقتصادية، فضلاً عن عدم تحقق النمو في دخل الفرد وعدم خفض التفاوت في توزيع الدخل من شأنه أن يؤدي إلى مشاكل اقتصادية تنسحب على الاستقرار الاجتماعي وستكون انعكاساته سلبية في نهاية المطاف على كل الصعد.

مشكلة البحث:

يعد موضوع العدالة في توزيع الدخل من المواضيع التي تحظى باهتمام كبير من قبل معظم الدول، إذ تحاول هذه الدول تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة في توزيع الدخل بين فئات المجتمع وتقليل التفاوت الاجتماعي، وإقليم كردستان بشكل عام ومحافظة السليمانية بشكل خاص نتيجة الظروف التي تمر بها قد أثرت في تحجيم الاستهلاك إضافة إلى تقليل نوعيته وبالتالي فإن ذلك يعني انخفاض مستوى الاستهلاك بشكل عام.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التحقق فرضية من خلال توضيح المعالم الأساسية كل من التفاوت في توزيع الدخل والاستهلاك ومن ثم تأثير التفاوت في توزيع الدخل في الاستهلاك ضمن محافظة السليمانية، بناءً على ذلك يتم تحديد الفرضية البحث.

فرضية البحث:

يفترض البحث أن التفاوت في توزيع الدخل في محافظة السليمانية قد يؤثر على مستوى ونوع الاستهلاك، كما يفترض أن الدخل المتاح هو من اهم محددات الاستهلاك أي أن.

H0 الفرضية العدم: لا يوجد علاقة بين توزيع الدخل ومستوى ونوع الاستهلاك ($\alpha \leq 0.05$)

H1 الفرضية البديلة: يوجد علاقة بين توزيع الدخل ومستوى ونوع الاستهلاك ($\alpha \leq 0.05$)

منهجية البحث:

من أجل تحقيق هدف البحث، فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي الإحصائي (الاستنباطي) اعتماداً على بيانات عينة مسحوبة من مجتمع البحث حسب العينة التحكمية.

نطاق البحث:

فيما يتعلق بنطاق البحث من الناحية المكانية يتضمن محافظة السليمانية، من الناحية الزمانية فهو سنة 2023.

استعراض المرجعي:

حاول أحمد (2009) إلى تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009 بهدف تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل، بالإضافة إلى تحديد مصادر الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009 من خلال استعانة ببيانات

استمارة استبيان المعدة لذلك الغرض، توصل البحث إلى وجود تباين كبير في توزيع الدخل لصالح الطبقات العليا، وان 60% من سكان كركوك يحصلون على 38% من إجمالي الدخل. ثم اقترح ضرورة التدخل الحكومي لإعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح الدنيوية باستخدام سياسات مالية مناسبة وخلق مصادر أخرى للدخل وتنويعها.

يهدف دراسة عبد المحمدي وعبيد المحمدي، (2016) بعنوان قياس وتحليل العلاقة التبادلية بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2014) ، إلى قياس وتحليل واختبار العلاقة والتأثيرات المتبدلة بين التفاوت في توزيع الدخل مقاسا بمعامل جيني والنمو الاقتصادي مقاسا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014) وذلك باستخدام النماذج القياسية الحديثة المستندة على الاختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ، وقد بينت النتائج أن هناك علاقة دالية توازنية تبادلية طويلة الأجل بين معامل جيني والنمو الاقتصادي في العراق خلال فترة البحث، وانتهى التحليل إلى أن تأثير النمو الاقتصادي (GDP) على التفاوت في توزيع الدخل (GINI) كان إيجابيا مما يعني أن زيادة متوسط نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي بمقدار (100) دينار ستؤدي إلى زيادة معامل جيني بمقدار (56170). وحدة وبالتالي زيادة التفاوت في توزيع الدخل. وان زيادة التفاوت في توزيع الدخل بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (13.8517) وحدة، مما يدل على أن التفاوت في توزيع الدخل يثبط النمو الاقتصادي ويحد من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

قام البديهي (2018) ، بقياس التفاوت في توزيع الدخل والإنفاق الفردي في محافظات العراق باستخدام مؤشر جيني حسب إحصاء مسح الأسرة لعام 2012.

وهدفت الدراسة إلى قياس التفاوت في توزيع الإنفاق والدخل الفردي باستخدام مؤشر جيني بالعلاقة مع منحى لورنس باستخدام بيانات مسح الأسرة لعام 2012، وإمكانية الإجابة عن، هل انعكس توزيع الدخل الفردي على توزيع الإنفاق الفردي في محافظات العراق؟ لإثبات فرضية الدراسة المتمثلة بضعف العلاقة بين توزيع الدخل الفردي والإنفاق الفردي في محافظات العراق وحسب إحصاء مسح الأسرة لعام 2012، وهدفت الدراسة إلى تحميل تطور الإنفاق الفردي على مستوى المحافظات وحسب إحصاء مسح الأسرة لعام 2012، وقياس التفاوت في الإنفاق والدخل الفردي باستخدام مؤشر جيني بالعلاقة مع منحى لورنس. توصلت الدراسة أن توزيع الدخل حسب مؤشر جيني يوضح لنا عمق التفاوت في الإنفاق سواء كان هذا الإنفاق فردياً أو عائلياً وبما لو انعكس على النمو الاقتصادي وبما لذلك من انعكاس ثانية على توزيع الدخل فضلاً عن آثاره الاجتماعية بسبب أن زيادة التفاوت يعني ذلك الفئات المنخفضة الدخل ومن الإنفاق سيكون له تأثير على المضاعف ومن ثم تأثير على المعجل وخاصة خلال الأمد البعيد.

المحور الاول

الإطار المفاهيمي للتفاوت في توزيع الدخل وعلاقته بالاستهلاك

مفاهيم عامة حول التفاوت في توزيع الدخل

بدأ الاهتمام بدراسة وقياس توزيع الدخل من قبل المفكرين الاقتصاديين والإحصائيين بعد الحرب العالمية الثانية وأن لتوزيع الدخل مظهران، الأول ذو طابع نظري وله علاقة بالفلسفة التي يقوم عليها النظام الاقتصادي ويعبر عنه بالتوزيع الشخصي والذي هو عبارة عن تقسيم الناتج (الدخل) على الأفراد وتحديد حصة كل فرد من هذا الناتج ومن مختلف المصادر، أما المظهر الثاني فهو ذو طابع عملي ويعبر عنه بالتوزيع الوظيفي، ويقصد به تقسيم الناتج (الدخل) على أصحاب عوامل الإنتاج والذين ساهموا في تكوينه، بمعنى تحديد حصة منهم (الأجور) للعمال، والريع لأصحاب الأراضي والعقارات، والفائدة للمالكي رأس المال، والأرباح للمنظمين (صقر، 1983: 190) ويكتسب توزيع الدخل القومي أهميته من خلال ما يتضمنه من دور هام في عملية التنمية الاقتصادية إذ لا يمكن قياس هذه العملية بمقياس نمو معدل الدخل القومي أو الدخل الفردي فقط وإنما يجب قياس وتحليل كيفية توزيع الدخل القومي بين السكان، ومن الذي يستفيد من عملية التنمية الاقتصادية، ذلك لأن دراسة وتحليل التفاوت في توزيع الدخل ومعرفة نمط هذا التوزيع واتجاهاته وقياس التفاوت فيه وتحديد التوزيع الاحتمالي له، هي من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها في وضع الخطط الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية وما يرتبط بها من سياسات والأسعار والضرائب والإعانات وتحديد الأجور والرواتب ومستوى المعيشة والرفاهية وغير ذلك (الدليهي، 1995: 1)

إن التفاوت في توزيع الدخل موجود كحالة طبيعية بين الأفراد وذلك بسبب اختلاف نوع وحجم عوامل الإنتاج والقدرات التي يمتلكونها وكذلك الفرص التي يحصلون عليها، وأن مهمة مراقبة توزيع الدخل تقع على عاتق الحكومة التي تتمكن من العمل على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإعادة توزيع الدخل بالشكل الذي يضمن عدالة التوزيع أو على الأقل تفادي الزيادة فيه. (باقر وكاظم، 1985: 195)

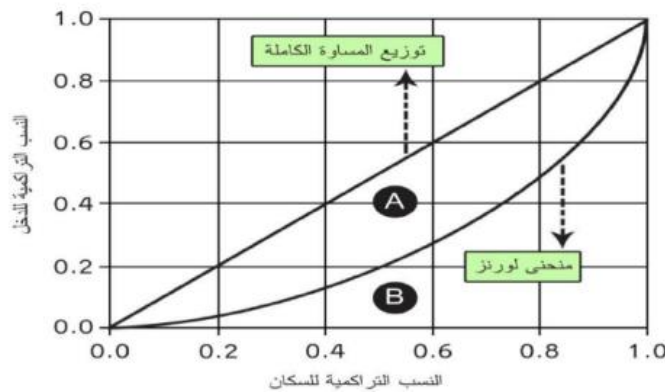
مقاييس التفاوت في توزيع الدخل

إن قياس درجة التفاوت في توزيع الدخل أصبحت مسألة هامة مع غياب أثر معدلات النمو المتحققة عن واقع الأغلبية في كثير من بلدان العالم، لقد حاول علماء الاقتصاد والإحصاء أن يستخرجوا القوانين التي بموجبها يقاس التفاوت في الدخل، ومن أشهر هذه القوانين هو قانون (باريتو Pareto) ومؤداه أنه كلما ازداد الدخل كلما أدى إلى زيادة التفاوت في توزيعه بسبب ظهور قوى أو متغيرات تعمل على ذلك وفي مقدمتها الفساد، بحيث يؤدي إلى تقليل عدد المستفيدين منه، أي أن مقدار الدخل يتناسب تناسباً عكسياً مع عدد الأفراد الذين يستحذون عليه (احمد، 2009: 35) وبطبيعة الحال فلن يوجد مجتمع إنساني تتحقق فيه العدالة التامة في التوزيع، أو توزيعه يكون متحيزاً بالطلق، غير أن كل توزيع حقيقي للدخل يتوسط بين هاتين الحالتين المتطرفتين. أن التعادل التام بين المنافع الحدية لدخول كافة أفراد المجتمع لا ينطوي على تحقيق المساواة التامة في توزيع الدخل، إذ يختلف الأفراد ليس فقط باختلاف أعبائهم الاجتماعية وحاجاتهم إلى الدخل، بل باختلاف ميولهم وأذواقهم وقدراتهم على إشباع حاجاتهم حيث الأفراد في القدرات الذهنية والخبرات العلمية فلا يتساوى العالم والجاهل، ومن هنا فلا بد من التفاوت ليحفز التفوق والتميز، والصورة السائدة لتوزيع الدخل هي التفاوت المتوسط، وهي درجة وسط بين التفاوت المطلق والعدالة المطلق، ولأجل التعرف على عدالة التوزيع يمكننا استخدام مجموعة من الطرائق العلمية لهذا الغرض (الحصري، 2007: 24) ومن أهم مقاييس ومؤشرات تحليل عدالة توزيع الدخل هي:-

1- لورنز منحنى: "Lorenz curve"

يعتبر منحى لورنز من طرق التحليل الإحصائي الشائعة للدخل الشخصي، وهو يوضح أعداد مستلمي الدخل، ولكن ليس بشكل مطلق بل كنسبة مئوية تراكمية، ومن ثم فإن منحى لورنز يوضح العلاقة الكمية الحقيقية بين النسبة المئوية لمستلمي الدخل والنسبة المئوية للدخل الكلي الذي يتسلمه السكان سنوياً. لقد استخدم هذا المنحى لأول مرة من قبل الإحصائي الأمريكي.. (Lorenz عام 1950) وهو يعد حالياً من أكثر الأشكال البيانية استخداماً في التعبير عن حجم التفاوت في توزيع الدخل أو الثروة وغيرها. وهو واحد من أهم المؤشرات المستخدمة في تحليل بيانات الدخل العائلي للوقوف على مدى عدالة توزيع الدخل، ويستخدم منحى لورنز للتعبير عن عدالة توزيع الدخل من جهة، إضافة إلى ارتباطه بعدد كبير من مقاييس عدم المساواة المشتقة عنه من جهة أخرى، وبشكل خاص معامل جيني ومعامل الاختلاف ومعامل كوزنتس، ومن جهة أخرى هناك حالتان لعدالة التوزيع باستخدام منحى لورنز، فإذا ما وقع منحى لورنز على خط المساواة أو خط التوزيع الأمثل خط المرشد (Line Guide)، يعني أن المساواة ستكون تامة (100%)، في توزيع الدخل وهي حالة نادرة ما تحدث أو لا تحدث على الإطلاق، وكلما أقرب منحى لورنز من خط المساواة فهذا دليل على توزيع أكثر عدالة، أما عندما لا يقع التوزيع على هذا الخط بل على منحى تحته فإن هذا المنحى هو منحى لورنز لعدم عدالة التوزيع، وكلما اتسعت الفجوة بين هذا المنحى والخط المرشد كلما زادت حالة عدم عدالة التوزيع والعكس صحيح. (الطبولي، 1990: 42-44)

شكل (1) منحى لورنز للتفاوت في توزيع الدخل



Sources: Lorenzo G. Bellu and Paolo Liberati, Charting Income Inequality, The Lorenz Curve, 2005: P3

2- معامل جيني: "Gini Coefficient"

بالاعتماد على منحى لورنز اقترح عالم الرياضيات الإيطالي، (جيني) مقياساً جبرياً لدرجة التفاوت في توزيع الدخل، الذي يمثل نسبة المساحة بين خط (45) ومنحى لورنز، أي المساحة الكلية تحت خط (45)، (مجلة جسر التنمية، مؤشرات قياس عدالة التوزيع، 5). ويعد معامل جيني من المعايير الرياضية السائدة في دراسة وقياس عدالة توزيع الدخل، بل يعد من أكثر المقاييس استخداماً لاعتبارات عديدة منها ارتباطه بعدد كبير من مقاييس التفاوت في توزيع الدخل والرفاهية الاقتصادية، وعلاقته بمنحى لورنز الواسع الاستخدام، بحيث يمكن تقديره من الدول المعبرة عن هذا المنحى، وتوجد صيغ رياضية مختلفة لحساب معامل جيني (علي، 2007: 5) ويستمد معامل جيني فكرته من منحى لورنز حيث يتم الحصول على هذا المعامل من الناحية الهندسية بحساب نسبة المساحة المحصورة بين منحى لورنز والخط المرشد من الجهة الأخرى.

الصيغة الأولى:

$$S_{i+S-1} W_i \sum (G= 1-1/10000)$$

حيث أن:

Si = التكرار النسبي التراكمي للدخل للفئة اللاحقة.

S-1 = التكرار النسبي التراكمي للدخل للفئة السابقة.

Wi = التكرار النسبي لفئات الأسر.

G = معامل جيني.

هذا ويمكن التعبير عن معامل جيني بالمعادلة التالية:

معامل جيني:

$$\text{معامل الجيني} = \frac{\text{المساحة المحصورة بين منحنى لورنز والخط المرشد}}{\text{المساحة الإجمالية تحت الخط المرشد}}$$

وكما كبرت قيم البسط ارتفع معامل جيني وازداد تفاوت التوزيع، وتراوح قيم معامل جيني بين الصفر الذي يمثل حالة العدالة التامة،

والواحد الصحيح وهي الحالة القصوى من سوء توزيع الدخل. (علي، 2007: 66).

الصيغة الثانية: معادلة معامل جيني:

$$G = \frac{10000 \sum_i^n = 1 bi[ai + ci]}{1000}$$

حيث أن:

G = معامل جيني

ci = النسبة المئوية للدخول

(ai+ci) = النسبة المئوية التراكمية للدخول

3 - معامل كوزنتز "Kuznets Coefficient"

اقترح كوزنتز عام (1955)، معاملاً لقياس التفاوت في توزيع الدخل بحيث يمكن احتسابه من البيانات العائلية والفردية بعد تقسيمها

إلى فئات دخلية متساوية من حيث نسبة العائلات والأفراد في كل فئة دخلية، كتقسيم الفئات إلى عشرة فئات متساوية، وتراوح قيم

معامل كوزنتز ما بين الصفر الذي يمثل حالة العدالة المطلقة والواحد الصحيح، وهي الحالة القصوى من سوء توزيع الدخل ويمكن

التعبير عنها بالصيغة الآتية (خواجة، 2007، 12)

$$K = \frac{\sum_{i=1}^{n=10} |di - 10|}{18}$$

حيث إن:

$K =$ قيمة معامل كوزنتز

$d_i =$ النسبة المئوية للدخل التي تتلقاها الفئة العشرية

$d_i - 10 =$ القيمة المطلقة للفروق بين النسبة المئوية للأفراد والنسبة المئوية للدخل الفردي الذي تتلقاها الفئة الدخلية (i)

$n =$ عدد الفئات الدخلية وتساوي (10)

يتبين من الصيغة أعلاه أنه عندما يكون توزيع الدخل متساوياً تماماً، فإن كل فئة عشرية تحصل على (10%)، من الدخل لأنها تتضمن (10%) من السكان، وأن قيمة معامل كوزنتز تنحصر بين الصفر والواحد الصحيح وكلما كانت قيمته أكبر كان التفاوت في توزيع الدخل واسعاً، وقد قرر كوزنتز أن التباين في توزيع الدخل يزداد في المراحل الأولى من التنمية ثم يصل إلى أقصى درجاته ليعاود الارتفاع مرة أخرى أي تبدأ درجة التفاوت بالانخفاض مع التقدم في التنمية. (سكيك، 20015: 34)

4-مقاييس أخرى:

هناك العديد من المؤشرات الإحصائية الصريحة التي يمكن استخدامها كالمدي، ومتوسط الانحراف النسبي، والتباين، ومعامل الاختلاف، والانحراف المعياري للوغاريتمات الإنفاق، بالإضافة إلى مؤشر تايل الذي يعتمد على فكرة توفر المعلومات في الأنظمة، إلا أن أهم مؤشر يستخدم في الادبيات هو معامل جيني الذي يعتمد على منحنى لورنز. (علي، 2007: 12)

الاستهلاك والعوامل المؤثرة فيه

1- مفهوم الاستهلاك.

يعتبر الاستهلاك فعاليات اقتصادية هامة فهو احد مقومات النشاط الاقتصادي، ويشكل اهم جوانبه الأساسية فالاستهلاك يمارسه الأفراد بغية تحقيق رغباتهم وسد حاجاتهم الأساسية. ويحتل موضوع الاستهلاك مكانة هامة جداً في البحوث الاقتصادية لارتباط هذا الموضوع بالإنسان، بالإضافة إلى أن دراسة سلوك المستهلك تعتبر أداة هامة للمساعدة في صياغة السياسات الوطنية السعيرية والضريبية وبخاصة فيما يتعلق بالأجور والرواتب والاعانات ومعالجة التضخم ومسألة إعادة توزيع الدخل.

ويمكن تعريف الاستهلاك على انه "الجزء المقتطع من الدخل الذي يمكن إنفاقه على شراء السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات المستهلكين" (الوادي وخريس، 2006: 15) كما يعرف الاستهلاك بأنه " حصول الأفراد والاسر على السلع والخدمات المختلفة من أجل استخدامها استخداماً نهائياً " (اشقر، 2007: 69) لذا فإن الاستهلاك هو الهدف ومحرك لنشاط الاقتصادي وذلك بتأثيره الديناميكي على الانتاج، وكما هو معروف فإن العائلات تستعمل دخلها لإشباع حاجاتها من السلع والخدمات. (ابراهيم، 2004: 220) ويكون إنفاق المستهلك في العادة أما على منتجات (فانية كالمأكل والملبس، وأما على منتجات (معمرة) كأثاث المنزل والاجهزة المختلفة ووسائل النقل، وفي كل وفي الحالات التي يكون فيها الاستهلاك محدداً فإنه يؤدي أما إلى انقراض السلعة الاستهلاكية من خلال الاستخدام لمرة واحدة أو الاستخدام طويل الأمد في هذه الحالة. يسمى الاستهلاك النهائي، واما أن يؤدي إلى إدخال السلعة مادة وسيطة للحصول على سلعة جديدة ذات منفعة جديدة مختلة ويسمى في هذه الحالة الاستهلاك الوسيط، ولا يكون استهلاكاً بالمعنى المطلق للكلمة وإنما هو نشاط الإنتاجي. (الهيبي، 2005: 31) خلاصة القول يمكن تعريف الاستهلاك على انه "الاستخدام المباشر للسلع والخدمات التي تشبع الرغبات

الإنسان وحاجاته كما ويعتبر الاستهلاك احد مكونات الدخل القومي لاي بلد، واحد اهم مؤشرات الرفاهية" يتأثر الاستهلاك ويتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، من أبرزها عوامل الدخل وتوزيع الدخل وحجم السكان. بالإضافة إلى العوامل الكمية المذكورة أعلاه، هناك عوامل أخرى. العوامل الوصفية (النوعية) التي لا يمكن قياسها كمياً، مثل أذواق المستهلكين وتقاليدهم.

2- العوامل المؤثرة في الاستهلاك

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على معدلات الاستهلاك ومنها الدخل والمستوى العام للأسعار، معدلات الفائدة، البعد الجغرافي وغيرها، وفيما يأتي يتم بيان أهم العوامل المؤثرة في الاستهلاك.

أ- الدخل:

يعتبر الدخل من اهم المحددات الأساسية التي تؤثر على الاستهلاك، حيث هناك علاقة إيجابية ومستقرة بين الاستهلاك والدخل، سواء بالنسبة للأسرة أو للاقتصاد ككل، حيث يعتمد الاستهلاك في المقام الأول على الدخل على الرغم من أن هذه العلاقة تبدو واضحة، إلا أن الارتباط بين الاستهلاك والدخل سيساعد على فهم كيفية عمل الاقتصاد (McEachen,2009:p249). إذا كان دخله مرتفع زاد الاستهلاك والعكس صحيح، فإذا لم يكن لهذا الفرد أي دخل تحت تصرفه قصد تحقيق رغبة الاستهلاك لجأ إلى استعانة بالآخرين أو بيع أو التنازل من ممتلكاته، وكذلك هناك علاقة مباشرة بين الدخل والاستهلاك. (كنعان:5) ومع وجود عدد من النظريات الاقتصادية المختلفة التي تفسر طبيعة الإنفاق الاستهلاكي والكيفية التي يتصرف بها المستهلك عامةً فإن أيًا من هذه النظريات لا يخالف ثبوت تلك العلاقة، وان الاختلاف بين النظريات لا يخرج في الغالب من تحديد طبيعة الدخل والعوامل المؤثرة فيه أو تأويلها أو تحليلها بصورة أو بأخرى. كذلك فإن كل النتائج الإحصائية والبيانات التجريبية التي تم الوصول إليها في بلدان ومجتمعات مختلفة من العالم جاءت لتؤيد وجود هذه العلاقة الراسخة بين الدخل من جهة وما ينفق على الاستهلاك من جهة أخرى. (ابدجمان، 1999: 152-157) الخلافات بين الحكومة الإقليمية والحكومة الاتحادية، حول التصدير النفط عبر تركيا اثره على توزيع الدخل في الإقليم كوردستان، حيث أن قام الحكومة الاتحادية بقطع مستحقات الإقليم من الموازنة العراقية العامة إلى حين يقبل بإعادة تصدير نفط تحت رقابة الحكومة المركزية ودفع مستحقاتها من موال النفط الذي يصدره الإقليم بشكل، ومع وجود إنفاق الحكومي كبير قام حكومة الإقليم باتباع نظام الادخار النسبي من مجموع الكلي لرواتب ومخصصات موظفين في إقليم كوردستان، أما رواتب ومخصصات الاشهر الباقية ستبقى كقرض في وزارة المالية وستدخل في حساب خاص باسم مدخرات الموظفين في إقليم كوردستان وسوف تعاد توزيع على الموظفين عندما تتحسن اوضاع المالية. (www.nrt.com) ومن العوامل التي ادت إلى انخفاض الدخل وعدم انتظام توزيعها هي هبوط الحاد بأسعار النفط العالمية وبما أن إقليم يعتمد على عوائد النفط حيث يشكل النفط العنصر الرئيس في إيراداتها.

ب- المستوى العام للأسعار:

يفسر التضخم النقدي بأنها ظاهرة ارتفاع مستمر بالأسعار أو من اهم مظاهرها هو ارتفاع مستمر بالأسعار، وهذا الارتفاع يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية، وبالتالي التقليل من حجم الاستهلاك، وهذا قد يؤدي بهم إلى بيع الممتلكات لمواجهة هذا الظروف، فالأسعار تلعب دورا بارزا وفعالاً في التأثير على الاستهلاك، وعادة ما تحدد الدول والحكومات مستويات الأجور مند مستويات الأسعار وبالتالي فإن ارتفاع السعر سوف يدفع الحكومات لرفع مستوى الدخل بهدف الحفاظ على مستوى مستقر من الاستهلاك للأفراد. (مندي، 2014:

ج- سعر الفائدة:

إن المتغير الاقتصادي الذي يوفق ويربط بين المقرضين والمقترضين في علاقات تمويلية هو سعر الفائدة، فهو يعتبر السعر الذي يدفعه المقترض لقاء استخدامه الأموال المقترضة لفترة زمنية معينة يتفق عليها أي سعر الائتمان. فمن وجهة نظر المقترض يعتبر سعر الفائدة عائداً للأموال المستثمرة ومن وجهة نظر المقرض هو تكلفة لها وإذا ما احتفظ الأفراد بالأموال فإن سعر الفائدة هو تكلفة الفرصة البديلة أي مقدار التضحية، وبطبيعة الحال فإن سعر الفائدة المرتفع سوف يشجع على الادخار ويكون الاستهلاك هو الضحية حيث يخفض المستهلك كميات شراء بهدف الادخار. (مندي، 2014: 87)

د- الثروة:

هي مجموع ما يكتنزه ويدخره ويمتلكه الأفراد سواء كانت مالا أو عقارا أو أي شيء آخر والتي تعد تمويلا لنفقاتهم الاستهلاكية. فأي ارتفاع في الثروة بطبيعة الحال يؤدي إلى زيادة القدرات الشرائية للأفراد وبالتالي تؤدي إلى زيادة الاستهلاك وبالعكس في حالة انخفاضه. (كالينكوس، 2001، 52) (عزيز وأبوسنيينة، 2002: 764)

هـ- الآثار الديمغرافية (السكانية):

يزداد الإنفاق الاستهلاكي تدريجيا مع ارتفاع معدل النمو السكاني وينخفض بانخفاضه، أو أن الزيادة السكانية بشكل عام تعني زيادة الإقبال على الاستهلاك بيد أن البعد السكاني للاستهلاك لا يتوقف عند عامل الزيادة السكانية بل يتعدى إلى التوزيع العمري للسكان والبعد التعليمي والثقافي وغيرها. (سعد الدين، 2006: 176)

و- العوامل الاجتماعية:

يتأثر الاستهلاك بعدة عوامل اجتماعية تشمل العمر والتعليم والوظيفة والتركيب الأسري وان الدخل الفردي ودخل الأسرة يأخذ أن في النمو منذ الشباب، ويصل إلى القمة في منتصف العمر، وبعدها يأخذ الدخل في النقصان في سن الشيخوخة وتأخذ بنسبة الدخل المدخرة، كما أن الادخار يزيد عند الشباب ويصل الادخار إلى القمة في منتصف العمر، وبعدها يأخذ في النقصان منذ سن الشيخوخة، وهذا يعني أن الجزء الأكبر من الدخل يستهلك في سن الشباب والشيخوخة، والجزء الأقل في منتصف العمر، وكذلك نلاحظ أن نمط استهلاك الأفراد في سن الشباب يختلف عن نمط الاستهلاك في سن الشيخوخة، وعلى سبيل المثال فإن الأفراد في سن الشباب ينفقون على السلع الاستهلاكية المعمرة أكثر مما ينفقه الأفراد في سن الشيخوخة. (ابدجمان، 1999: 170)

ح- توقع الظروف الاقتصادية في المستقبل:

إذا توقع الناس ارتفاع دخلهم في المستقبل فانهم سوف ينفقون جزء أكبر من دخلهم الحالي. وعلى العكس فإن التشاؤم بالنسبة للمستقبل يجعل العائلات تخفض من إنفاقهم الحالي.

خ- تغيرات أذواق المستهلكين:

إن الأذواق ونمط التفضيل لأغلب الأفراد تتغير بسرعة لأسباب عديدة، فالزيادة في شدة رغبة الشخص لسلعة ما تؤدي إلى زيادة استهلاكه على السلعة ويحدث العكس إذا انخفضت أذواق المستهلك. (عطية واحمد، 2005: 167)

توزیع الدخل وأثره على الاستهلاك وانماطه

تصاحب كل عملية الانتاجية عملية أخرى هي التوزيع، ومع أن للتوزيع أكثر من معنى لكن المقصود بتوزيع هنا هو توزيع الناتج على كل من اشترك في تكوينه على شكل دخول. (مختار والحفيظي، 2013: 307) ويمكننا أن نشير إلى جانبين مختلفين فيما يتعلق بتوزيع الدخل، حيث يتعلق الجانب الأول بتوزيع الشخصي تدخل بين الأفراد والعائلات، أما الجانب الآخر فيتعلق بالتوزيع الوظيفي للدخل بين الأجور والريع والفائدة والارباح. أما فيما يتعلق بالجانب الأول فيمكننا أن نشير إلى أن حجم الاستهلاك قد يتأثر بالتوزيع الشخصي للدخل حيث يتجه حجم الاستهلاك إلى التزايد كلما كان هذا التوزيع اقرب إلى التساوي، أما فيما يتعلق بالجانب الثاني اي التوزيع الوظيفي للدخل فيمكن للفرد أن يتوقع أن التغيير في التوزيع الوظيفي للدخل والأجور إلى الارباح – مثلا- سيؤدي إلى تخفيض الاستهلاك نظرا لأن الميل الحدي للدخار لمستلمي الارباح قد يفوق الميل الحدي للدخار لمستلمي الأجور، ويرجع ذلك أما إلى اختلاف مستويات الدخل في كلتا المجموعتين، أو الدافع الموجود لدى مستلمي الأرباح لزيادة الادخار من أجل إعادة استثمارها في المشروعات المختلفة. فإحداث اي تغير في هيكل توزيع الدخل القومي يؤدي إلى إحلال استهلاك فئة اجتماعية (أو ادخار) محل استهلاك فئة أخرى (أو ادخارها)، ومما لاشك فيه أن هناك اختلافات في الاستهلاك بين الفئات المختلفة من جهة، ومن جهة أخرى قد يؤدي أحداث هذا التغيير في هيكل توزيع الدخل القومي أيضا بالنسبة للجزء المحول من الدخل إلى استهلاك سلع أخرى. ومع ذلك يتوقف مستوى الإنفاق الاستهلاكي عند أي مستوى للدخل المتاح على نمط توزيع هذا الدخل بين الطبقات. بالنسبة للجزء المحول من الدخل إلى استهلاك سلع محل استهلاك سلع أخرى. وبصفة عامة، يمكن القول أن تحقيق المزيد من المساواة في توزيع الدخل قد يؤدي إلى زيادة نسبة ما يوجه للاستهلاك، وبالتالي تقليل ما يوجه للدخار فاذا ما قامت الحكومة بتوزيع الزيادة في الإيرادات على الطبقات الفقيرة في شكل اعانات مثلا، فإنها في هذه الحالة تزيد من استهلاك هذه الطبقات وتزيد من الطلب الفعال ويزداد الانتاج تبعا لذلك بشرط وجود طاقات إنتاجية متاحة وقدرة على زيادة الانتاج (علي، 2009: 41) فإعادة توزيع الدخل في صالح الطبقة الفقيرة وفي غير صالح الطبقة الغنية تزيد من مستوى الاستهلاك الكلي وذلك باعتبار أن الميل الحدي للاستهلاك لدى الطبقة الفقيرة أعلى منه لدى الطبقة الغنية. (عطية واحمد، 2005: 103) وفي ضوء ما تقدم فإن تأثير توزيع الدخل على الاستهلاك يختلف من طبقة إلى أخرى، عندما يكون التغيير في توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة فإن الزيادات التي تحصل في دخول هؤلاء سوف تدفعهم إلى إنفاق كل ما يحصلون عليه من زيادة في شراء السلع والخدمات. أما بالنسبة لطبقة الاغنياء فانه يحدث عكس ذلك (احمد، 2009: 42).

المحور الثاني

(علاقة التفاوت في توزيع الدخل بالاستهلاك)

هذا المحور يتناول الجانب العملي للبحث التي يخص تحليل العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل ومستوى الاستهلاك في محافظة السليمانية بالاعتماد على العديد من المؤشرات الإحصائية، وكذلك من خلال استخدام برنامج (spss) ومن أجل توضيح العلاقة بين المتغيرات قامت الباحثة بتوزيع (100) استمارة استبيان على عينة من الموظفين في محافظة السليمانية، وتوضح نتائج الاستمارة من خلال النقاط التالية:

وصف سمات العينة

وصف سمات العينة: يمكن وصف السمات الشخصية لأفراد عينة البحث باعتماد مقاييس التكرارات والنسب المئوية وعلى وفق

الفقرات الآتية:

1- الجنس: تشير نتائج توزيع أفراد العينة حسب سمة الجنس في الجدول (1) إلى أن غالبية أفراد العينة هم من الذكور والذين بلغت نسبتهم (65%) من المجموع الكلي للعينة، بينما كانت نسبة الإناث قد بلغت (35%) من أفراد العينة.

الجدول (1) توزيع العينة حسب الجنس

الفئات	العدد	(%) النسبة
ذكور	65	65
إناث	35	35
المجموع	100	%100

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبيان.

2- عدد أفراد الأسرة: يلاحظ من النتائج في الجدول (2) أن فئة عدد أفراد الأسرة (3-5) شكلت أعلى نسبة بين فئات عدد أفراد الأسرة العينة وبنسبة بلغت (71%)، ومن ثم جاءت الفئة (أكثر 5) بالمرتبة الثانية وبنسبة (17%)، بينما جاءت الفئة (أقل من 3) بالمرتبة الثالثة وبنسبة بلغت (12%) من أفراد العينة.

الجدول (2) توزيع العينة حسب عدد أفراد الأسرة

الفئات	العدد	(%) النسبة
أقل من 3	12	12
3-5	71	71
أكثر 5	17	17
المجموع	100	%100

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبيان.

3- المستوى التعليمي لرب الأسرة: يلاحظ من النتائج في الجدول (3) أن فئة المستوى التعليمي (بكالوريوس) شكلت أعلى نسبة بين فئات المستويات التعليمية لأفراد العينة وبنسبة بلغت (42%)، ومن ثم جاءت فئة المستوى التعليمي (بكالوريوس فما فوق) بالمرتبة الثانية وبنسبة (34%)، بينما جاءت فئة المستوى التعليمي (دبلوم) بالمرتبة الثالثة وبنسبة بلغت (14%) من أفراد العينة، أما فئة المستوى التعليمي (متوسطة أو أقل) جاءت بالمرتبة الأخيرة وبنسبة بلغت (4%).

الجدول (3) توزيع العينة حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة

الفئات	العدد	(%) النسبة
متوسطة أو اقل	4	4.0
اعدادية	6	6.0
دبلوم	14	14.0
بكالوريوس	42	42.0
فما فوق	34	34.0
المجموع	100	%100

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبيان.

4 - المهنة الحالية لرب الأسرة: توزعت عينة البحث حسب المهنة الحالية لرب الأسرة إلى ستة أنواع، كانت اعلى نسبة من فئة (المعلم التي كانت بنسبة 42%، بينما كانت (موظف) بنسبة 36%. بينما كانت (المحاسب) بنسبة 10%. كانت ادنى نسبة من المهنة شركات بنسبة 1%.

الجدول (4) توزيع العينة حسب المهنة الحالية لرب الأسرة

الفئات	العدد	النسبة %
المعلم	42	42.0
موظف	36	36.0
الادارية	8	8.0
المحاسب	10	10.0
شركات	1	1.0
مهن الحرة	3	3.0
المجموع	100	%100

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبيان.

5- عدد سنوات المهنة الحالية: وفقا لعدد سنوات المهنة الحالية توزعت عينة البحث إلى اربعة فئات، كانت اعلى فئة هي (5 - 10 سنة) التي كانت بنسبة 34% بينما كانت فئة (11 - 15 سنة) بنسبة 27%. بينما كانت فئة (أكثر من 15 سنة) بنسبة 26%. كانت أقل فئة (أقل من 5 سنة) بنسبة 13%.

الجدول (5) توزيع العينة حسب عدد سنوات المهنة الحالية

النسبة %	العدد	الفئات
13	13	اقل من 5 سنة
34	34	5 – 10 سنة
27	27	11 – 15 سنة
26	26	أكثر من 15 سنة
100%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبيان.

6- عدد الأفراد العاملين في الأسرة: خصائص عينة البحث وفقا عدد الأفراد العاملين في الأسرة البحث: توزعت عينة البحث في عدد الأفراد العاملين في الأسرة إلى ثلاثة أنواع، كانت اعلى نسبة من عدد الأفراد العاملين في الأسرة (2) التي كانت بنسبة 56، بينما كانت (1) بنسبة 35%. كانت ادنى نسبة من عدد الأفراد العاملين في الأسرة (أكثر من 2 شخص) بنسبة 9%.

الجدول (6) توزيع العينة حسب عدد الأفراد العاملين في الأسرة

النسبة %	العدد	الفئات
35.0	35	1
56.0	56	2
9.0	9	أكثر من 2 شخص
100%	202	المجموع

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبيان.

معلومات أساسية عن الدخل الشهري وإنفاقه

الجدول (7) توزيع العينة حسب معلومات أساسية عن الدخل الشهري وإنفاقه

النسبة (%)	العدد	الفئات	سؤال
11.0	11	(أقل من- 500000) دينار	مجموع الدخل الشهري للأسرة
36.0	36	(500000-1000000) دينار	
24.0	24	(-1000000-1500000) دينار	
19.0	19	(2000000-1500000)	

		(دينار	
10.0	10	(2000000 - فما فوق	
		(دينار	
29.0	29	اقل من 50000	الإنفاق الشهري
30.0	30	100000-50000	الإجمالي على النقل
41.0	41	أكثر من 100000	للأسر
2.0	2	اقل من 100000	
2.0	2	من 100000 – أقل	الإنفاق الشهري
		2000000	الإجمالي على المواد
30.0	30	من 3000000 -200000	الغذائية للأسر
66.0	66	أكثر من 300000	
38.0	38	اقل من 100000	
33.0	33	من 100000 – أقل	الإنفاق الشهري
		2000000	الإجمالي على الصحة
19.0	19	من 3000000 -200000	للأسر
10.0	10	أكثر من 300000	
79.0	79	اقل من 100000	
14.0	14	من 100000 – أقل	الإنفاق الشهري
		200000	الإجمالي على السياحة
3.0	3	من 300000 -200000	للأسر
4.0	4	أكثر من 300000	
27.0	27	اقل من 50000	الإنفاق الشهري
20.0	20	من 50000 – أقل	الإجمالي على التعليم
13.0	13	من 150000 -100000	للأسر
40.0	40	أكثر من 150000	
42.0	42	اقل من 50000	الإنفاق الشهري
23.0	23	من 50000 – أقل	الإجمالي على السلع
13.0	13	من 150000 -100000	الكمالية للأسر

8.0	8	من 150000 - 200000	ادخار الشهري الإجمالي لأسرة
13.0	13	أكثر من 200000	
1.0	1	(0)	
47.0	47	(أقل من - 500000)دينار	
43.0	43	(1000000-500000) دينار	
6.0	6	(1500000-1000000) دينار	
3.0	3	(1500000-فما فوق) دينار	
المجموع			

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

مجموع الدخل الشهري للأسرة تبين نتائج التحليل في الجدول (7) توزيع أفراد العينة حسب مجموع الدخل الشهري للأسرة، إذ تبين أن غالبية أفراد العينة هم من الذين مجموع الدخل الشهري للأسرة لديهم ضمن فئة (500000 - 1000000) دينار والذين بلغت نسبتهم (36%)، بينما كانت نسبة الأفراد الذين كانت مجموع الدخل الشهري للأسرة (1000000-1500000) دينار قد بلغت (24%) من المجموع الكلي لأفراد العينة، يتضح لنا أن هناك تفاوت في توزيع الدخل، السبب يعود إلى اختلاف تحصيل الدراسي لدى طبقات المجتمع.

والإنفاق الشهري الإجمالي على النقل للأسر: فقد تشير نتائج وصف العينة حسب الإنفاق الشهري الإجمالي على النقل للأسر والموضحة بالجدول (7)، إذ أن أعلى نسبة كانت الإنفاق الشهري الإجمالي على النقل للأسر (أكثر من 100000) والتي بلغت (41%)، بينما كانت أقل نسبة الإنفاق الشهري الإجمالي على النقل للأسر (أقل من 50000) والتي بلغت (29%).

الإنفاق الشهري الإجمالي على المواد الغذائية للأسر: تشير نتائج وصف العينة حسب الإنفاق الشهري الإجمالي على المواد الغذائية للأسر بالجدول (7)، إذ أن أعلى نسبة كانت الإنفاق الشهري الإجمالي على المواد الغذائية للأسر (أكثر من 300000) والتي بلغت (66%)، بينما كانت أقل نسبة الإنفاق الشهري الإجمالي على المواد الغذائية للأسر (من 100000 - أقل 200000) والتي بلغت (2%).

الإنفاق الشهري الإجمالي على الصحة للأسرة: تشير نتائج وصف العينة حسب الإنفاق الشهري الإجمالي على الصحة للأسر، إذ أن أعلى نسبة كانت الإنفاق الشهري الإجمالي على الصحة للأسر (أقل من 100000) والتي بلغت (38%)، بينما كانت أقل نسبة الإنفاق الشهري الإجمالي على الصحة للأسر (أكثر من 300000) والتي بلغت (10%).

فيما يخص الإنفاق الشهري الإجمالي على السياحة للأسر: توزعت عينة البحث في الإنفاق الشهري الإجمالي على السياحة للأسر إلى أربعة أنواع، كانت أعلى نسبة من الإنفاق الشهري الإجمالي على السياحة للأسر (أقل من 100000) التي كانت بنسبة (79%)، بينما

كانت (من 100000 - أقل 200000 بنسبة 14%) . بينما كانت (أكثر من 300000) بنسبة 4%) . كانت ادنى نسبة من المهنة (من 200000- 300000) بنسبة 3%) .

الإنفاق الشهري الإجمالي على التعليم للأسر: أن الإنفاق الشهري الإجمالي على التعليم للأسر (أكثر من 150000) شكلت أعلى نسبة بين الإنفاق الشهري الإجمالي على التعليم للأسر لأفراد العينة وبنسبة بلغت 40%)، ومن ثم جاءت الفئة الإنفاق الشهري الإجمالي على التعليم للأسر (أقل من 50000) بالمرتبة الثانية وبنسبة (27%)، بينما جاءت الفئة الإنفاق الشهري الإجمالي على التعليم للأسر (من 50000 - أقل 100000) بالمرتبة الثالثة وبنسبة بلغت (20%) من أفراد العينة، أما الفئة الإنفاق الشهري الإجمالي على التعليم للأسر (من 100000 - 150000) جاءت بالمرتبة الأخيرة وبنسبة بلغت (13%) .

الإنفاق الشهري الإجمالي على السلع الكمالية للأسر: أن الإنفاق الشهري الإجمالي على السلع الكمالية للأسر (أقل من 50000) شكلت أعلى نسبة إذ بلغت 42%)، ومن ثم جاء الإنفاق الشهري الإجمالي على السلع الكمالية للأسر (من 50000 – أقل 100000) بالمرتبة الثانية وبنسبة (23%)، بينما جاء الإنفاق الشهري الإجمالي على السلع الكمالية للأسر (من 100000- أقل 150000) بالمرتبة الثالثة وبنسبة بلغت 13%) من أفراد العينة، أما الفئة الإنفاق الشهري الإجمالي على السلع الكمالية للأسر (من 150000- 200000) جاءت بالمرتبة الأخيرة وبنسبة بلغت (8%) .

الادخار الشهري الإجمالي للأسرة: تشير نتائج وصف العينة حسب ادخار الشهري الإجمالي للأسرة، إذ أن أعلى نسبة كانت ادخار الشهري الإجمالي لأسرة (أقل من - 500000) دينار والتي بلغت 47%)، بينما كانت أقل نسبة ادخار الشهري الإجمالي لأسرة (0) والتي بلغت (1%) .

حيث أن نسبة 11%) من أفراد العينة دخولهم منخفضة، أما 50%) ذوي دخول المتوسطة والباقي من هذين نسبتين هم الأفراد ذوي دخول المرتفعة، ويتبين من هذه النسب أن النفقات التي صرفه على النقل أقل من باقي النفقات الأخرى، وذلك بسبب حصر الصحي بسبب وباء (كوفيد 19%)، حيث يتضح أن الإنفاق على مواد الغذائية تأتي بمرتبة الأولى، وذلك بسبب انخفاض مستويات الدخل في الإقليم كوردستان، وعدم انتظام فترات توزيع الدخل للموظفين. ومن ثم إنفاق على الصحة تأتي من مرتبة الثانية وذلك بسبب اعراض انتشار فايروس (كوفيد 19) في سنوات سابقة، بعدها يأتي إنفاق على قطاع التعليق والإنفاق على السلع الكمالية بشكل متتالي.

مصدر الدخل الشخصي (يمكن أن تختار أكثر جواب أن وجدة)

- مصدر الدخل الشخصي: نجد من خصائص عينة البحث وفقاً لمصدر الدخل الشخصي لدراسة أن عينة البحث توزعت إلى ستة انواع، كانت اعلى نسبة من مصدر الدخل الشخصي (موظف في قطاع العام) التي كانت بنسبة 60%)، بينما كانت (موظف في قطاع الخاص) بنسبة 15%)، كانت ادنى نسبة من مصدر الدخل الشخصي تأجير الدور وشقق والمحلات والاراضي والوحدات السكنية بنسبة 1%) .

الجدول (8) توزيع العينة حسب مصدر الدخل الشخصي

النسبة %	العدد	الفئات
60.0	60	موظف في قطاع العام

15.0	15	موظف في قطاع الخاص
8.0	8	موظف في القطاعي العام والخاص
11.0	11	قطاع العام ومهن الحرة
5.0	5	قطاع الخاص ومهن الحرة
1	1	تأجير الدور وشقق والمحللات والاراضي والوحدات السكنية
100%	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

جدول (9): اختبارات صدق وثبات الاستبانة

alpha Cronbach)(Reliability and Validity

النتائج	اختبارات صدق وثبات الاستبانة
0.966	Reliability(معامل الثبات)
0.933	معامل الصدق (Validity)

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يمكن أن نرى في الجدول (9) أن ألفا كرونباخ تم استخدامه للحصول على نتيجة موثوقة المشاركات. ونتيجة لذلك، فإن قيمة alpha Cronbach تساوي (0.966) ومعامل الصدق (0.933)، ثم تظهر نتيجة معامل الثبات (alpha Cronbach) ومعامل الصدق الموثوقية العالية للاستبيان.

تحليل علاقات الارتباط بين متغيرات البحث

علاقات الارتباط بين المتغيرات:

1-العلاقة بين مجموع الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على النقل للأسر:

H0 الفرضية العدم: لا يوجد علاقة بين الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على النقل للأسر عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$

H1 الفرضية البديلة: يوجد علاقة بين الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على النقل للأسر عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$

يلاحظ من الجدول (10) وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية موجبة بين (بين الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على النقل للأسر) والذي يساوي (0.793) وان القيمة الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من دلالة (0.05) وهذا يدل على قبول الفرضية الثانية والتي تنص على وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة (بين الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على النقل للأسر)، اوبمعنى أخرى يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدم، هذا دليل على جود علاقة الاقتصادية والإحصائية بين مجموع

الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على النقل للأسر وهذا تتوافق مع نظرية الاقتصادية.

2-العلاقة بين مجموع الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على المواد الغذائية للأسر:

H0 الفرضية العدم: لا يوجد علاقة بين الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على المواد الغذائية للأسر عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

H1 الفرضية البديلة: يوجد علاقة بين الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على المواد الغذائية للأسر عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

نجد أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية موجبة بين الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على المواد الغذائية للأسر والذي يساوي (0.957) وان القيمة الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من دلالة (0.05) وهذا يدل على قبول الفرضية الثانية والتي تنص على وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين (الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على المواد الغذائية للأسر)، وبمعنى أخرى يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدم، هذا يعني جود علاقة الاقتصادية والإحصائية بين الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على المواد الغذائية للأسر وهذا تتوافق مع نظرية الاقتصادية.

3-العلاقة بين مجموع الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على الصحة للأسر:

H0 الفرضية العدم: لا يوجد علاقة بين الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على الصحة للأسر عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

H1 الفرضية البديلة: يوجد علاقة بين الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على الصحة للأسر عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

طاعة من النتائج أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية موجبة بين الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على الصحة للأسر والذي يساوي (0.798) وان القيمة الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من دلالة (0.05) وهذا يدل على قبول الفرضية الثانية والتي تنص على وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة مدى (الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على الصحة للأسر)، وبمعنى أخرى يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدم، هذا دليل على جود علاقة الاقتصادية والإحصائية بين مجموع الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على الصحة للأسر وهذا تتوافق مع نظرية الاقتصادية.

4-العلاقة بين مجموع الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على السياحة للأسر

H0 الفرضية العدم: لا يوجد علاقة بين الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على السياحة للأسر عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

H1 الفرضية البديلة: يوجد علاقة بين الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على السياحة للأسر عند مستوى دلالة

(0.05 $\leq\alpha$)

وتبينه جود العلاقة الارتباطية ذات دلالة إحصائية موجبة بين بين الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على السياحة للأسر والذي يساوي (0.945) وان القيمة الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من دلالة (0.05) وهذا يدل على قبول الفرضية الثانية والتي تنص على وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة مدى (بين الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على السياحة للأسر)، وبمعنى أخرى يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدم، هذا يعني جود علاقة الاقتصادية والإحصائية بين مجموع الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على السياحة للأسر وهذا تتوافق مع نظرية الاقتصادية.

5-العلاقة بين مجموع الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على التعليم للأسر:

H0 الفرضية العدم: لا يوجد علاقة بين الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على التعليم للأسر عند مستوى دلالة (0.05 $\leq\alpha$)

H1 الفرضية البديلة: يوجد علاقة بين الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على التعليم للأسر عند مستوى دلالة (0.05 $\leq\alpha$)

إشارة النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية موجبة بين بين الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على التعليم للأسر والذي يساوي (0.809) وان القيمة الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من دلالة (0.05) وهذا يدل على قبول الفرضية الثانية والتي تنص على وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة مدى (بين الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على التعليم للأسر)، وبمعنى أخرى يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدم، وهذا دليل كافي على جود علاقة الاقتصادية والإحصائية بين مجموع الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على التعليم للأسر وهذا تتوافق مع نظرية الاقتصادية.

6-العلاقة بين مجموع الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على السلع الكمالية للأسر:

H0 الفرضية العدم: لا يوجد علاقة بين الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على السلع الكمالية للأسر عند مستوى دلالة (0.05 $\leq\alpha$)

H1 الفرضية البديلة: يوجد علاقة بين الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على السلع الكمالية للأسر عند مستوى دلالة (0.05 $\leq\alpha$)

تبينة وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية موجبة بين بين الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على السلع الكمالية للأسر والذي يساوي (0.926) وان القيمة الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من دلالة (0.05) وهذا يدل على قبول الفرضية الثانية والتي تنص على وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة مدى (الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على السلع الكمالية للأسر)، وبمعنى أخرى يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدم، وهذا دليل على جود علاقة الاقتصادية والإحصائية بين مجموع الدخل الشهري للأسرة والإنفاق الشهري الإجمالي على السلع الكمالية للأسر وهذا تتوافق مع نظرية الاقتصادية.

جدول رقم (10) علاقة بين المتغيرات

مجموع الدخل الشهري للأسرة		المتغيرات	ت
الدالة الإحصائية Sig.	الارتباط		
0.000	0.793	الإنفاق الشهري الإجمالي على النقل للأسر	1
0.000	0.957	الإنفاق الشهري الإجمالي على المواد الغذائية للأسر	2
0.000	0.798	الإنفاق الشهري الإجمالي على الصحة للأسر	3
0.000	0.945	الإنفاق الشهري الإجمالي على السياحة للأسر	4
0.000	0.809	الإنفاق الشهري الإجمالي على التعليم للأسر	5
0.000	0.926	الإنفاق الشهري الإجمالي على السلع الكمالية للأسر	6
مستوى الدلالة عند المستوى 0.05.			

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

جدول رقم (11): العلاقة بين مجموع الدخل الشهري للأسرة والمستوى التعليمي لرب الأسرة & المهنة الحالية لرب الأسرة)

سؤال	Items (العناصر)	مجموع الدخل الشهري للأسرة					المجموع	الاختبار المعنوية χ^2 -Square P-value
		A	B	C	D	E		
		NO	NO	NO	NO	NO		
المستوى التعليمي	متوسطة او اقل	1	2	1	0	0	4	$\chi^2=36.65$
	اعدادية	1	4	1	0	0	6	P=0.002
	دبلوم	0	11	1	2	0	14	
	بكالوريوس	9	13	10	5	5	42	
	فما فوق	0	6	11	12	5	34	
المهنة الحالية	المعلم	2	8	13	14	5	42	$\chi^2=39.74$ P=0.023
	موظف	7	19	6	2	2	36	
	الادارية	0	3	2	2	1	10	
	المحاسب	1	3	3	1	2	1	
	Company	1	0	0	0	0	3	
	Free work	0	3	0	0	0	1	
ملاحظة: (أقل من - 500000 دينار A) ، B=500000-100000) ، C=(1000000-1500000 دينار) ، D=(1500000-2000000 دينار) ، E = 2000000- فما فوق								

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

جدول رقم (11) يوضح أن الارتباط بين الدخل الشهري للأسرة و(المستوى التعليمي لرب الأسرة والمهنة الحالية لرب الأسرة). وتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للأسرة مرتبطة المستوى التعليمي لرب الأسرة (p=0.002) والمهنة الحالية لرب الأسرة (p=0.023) لأن نتيجة (p-value) كانت أقل من ألفا (0.05) أو بمعنى أخرى يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدم. أو بمعنى آخر، تظهر نتيجة البحث أنه كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات (الدخل الشهري للأسرة) في المستوى التعليمي لرب الأسرة (p = 0.002) والمهنة الحالية لرب الأسرة (p = 0.023)، لأن نتيجة (p-value) كانت أقل من ألفا (0.05) أو بمعنى أخرى يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدم، وهذا يعني وجود علاقة معنوية بين كل المتغيرات الاقتصادية في البحث.

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات

- 1- بينت نتائج البحث أن التفاوت في توزيع الدخل بين فئات المجتمع يؤثر على مستوى ونوع الاستهلاك في محافظة السليمانية. بحيث أن معظم أفراد العينة تنفق أكثر من (300000) شهرياً لإنفاق على مواد الغذائية، بينما تنفق أقل من (50000) شهرياً على السلع الكمالية. وهذا ناتج عن الظروف الاقتصادية والمالية في إقليم.
- 2- يتضح من نتائج البحث أن الإنفاق على المواد الغذائية تأتي بالمرتبة الأولى، وذلك بسبب انخفاض مستويات الدخل في الإقليم كوردستان، وعدم انتظام فترات توزيع الدخل للموظفين. ومن ثم إنفاق على الصحة تأتي من مرتبة الثانية. بعدها يأتي إنفاق على قطاع التعليم والإنفاق على السلع الكمالية بشكل متتالي.

3- يبين النتائج البحث وجود علاقة الاقتصادية والإحصائية بين كل متغيرات البحث.

4- على رغم من ظروف الاقتصادية في الإقليم كوردستان جزء من أفراد العينة يقومون بادخار جزء قليل من دخولهم التي يشكل نسبتهم (47%).

المقترحات:

- 1- ضرورة أن تعمل الجهات المعنية لتقليل تفاوت في توزيع الدخل من أجل تحسين مستوى معيشي وخاصة للفئات أو الطبقات فقيرة.
- 2- ضرورة أن تعمل الجهات معينة ينظم فترات توزيع الدخل بشل دوري والمنظم.
- 3- يجب على الحكومة تعمل لتقليل مستوى البطالة وتوفير فرص العمل في محافظة سلیمانية من أجل تحسين مستوى دخل التي تؤثر على مستوى الاستهلاك للأسر.
- 4- يجب على الحكومة أن يقوم بتوفير الموارد الصحية لأفراد المجتمع لكي ينخفض مستوى إنفاق أفراد المجتمع على قطاع الصحي وتقليل تأثيرات السلبية لها.

استمارة استبيان

تحليل التفاوت في توزيع الدخل وعلاقته بالاستهلاك

عينة من الموظفين - في محافظة السلیمانية

-دراسة ميدانية-

ملاحظة /عزيزي الموظف....

أن الاستمارة التي بين يديك هي تهدف إلى جمع بيانات لدراسة أكاديمية، نرجو تعاونكم خدمة للمسيرة العلمية في محافظة السلیمانية. شاكرين لتعاونكم...

المحور الاول:المعلومات الاولية عن رب الأسرة:

1- العنوان: ()

2- عدد أفراد الأسرة :أنثى () ذكر()

3- المستوى التعليمي لرب الأسرة -متوسطة أو اقل() ب -اعدادية() ج- دبلوم () د -بكالوريوس() هـ -فما فوق ()

4-المهنة الحالية لرب الأسرة ()

5-عدد سنوات المهنة الحالية () سنة.

6- عدد الأفراد العاملين في الأسرة ()

المحور الثاني:معلومات أساسية عن الدخل الشهري وإنفاقه :

1- مجموع الدخل الشهري للأسرة (أقل من- 500000) دينار (500000-1000000) دينار (1000000-1500000) دينار (1500000-2000000) دينار (2000000 - فما فوق) دينار

2- الإنفاق الشهري الإجمالي على المواد الغذائية للأسر () الف دينار

3- الإنفاق الشهري الإجمالي على النقل للأسر () الف دينار

4- الإنفاق الشهري الإجمالي على الصحة للأسر () الف دينار

5- الإنفاق الشهري الإجمالي على السياحة للأسر () الف دينار

- 6- الإنفاق الشهري الإجمالي على التعليم للأسر () الف دينار
 7- الإنفاق الشهري الإجمالي على السلع الكمالية للأسر () الف دينار
 8- ادخار الشهري الإجمالي لأسرة (0) (أقل من -500000) دينار (500000-1000000) دينار
 (1500000-1000000) دينار (1500000- فما فوق) دينار

المحور الثالث: مصدر الدخل الشخصي (يمكن أن تختار أكثر جواب أن وجدة):

- 1-موظف في قطاع العام ()
 2-موظف في قطاع الخاص ()
 3-موظف في القطاعي العام والخاص ()
 4-قطاع العام ومهن الحرة ()
 5-قطاع الخاص ومهن الحرة ()
 6- تأجيرالدور وشقق والمحلات والاراضي والوحدات السكنية ()

Analysis of disparity in income distribution and its relationship to consumption - a prospective study of a sample of employees - in Sulaymaniyah Governorate for the year 2023

Nigar jebar aziz

Economic Department , administration and economic , University of Sulaimani,
 Sulaymaniyah , Kurdistan Region , Iraq.

Abstract

This research aims to clarify the basic features of both the disparity in income distribution and consumption, and then the impact of the disparity in income distribution on consumption for a sample of employees in Sulaymaniyah Governorate. In order to achieve this goal, we relied on the statistical analytical approach (deductive) based on data from a sample drawn from the research community. The research concluded that the disparity in income distribution between the community groups affected the level and type of consumption in Sulaymaniyah Governorate. Most of the sample members spend more than 300,000 dinars per month on food, while they spend less than 50,000 dinars per month on luxury goods, meaning that spending on food comes in first place, due to the low income levels in the Kurdistan Region, and the irregularity of employee income distribution periods, and then spending on health comes in second place. The study results also show an economic and statistical relationship between all study variables. This is due to the economic and financial conditions in the Kurdistan Region. At the end of the research, a

set of proposals were presented, the most important of which is that the relevant authorities work to reduce the disparity in income distribution. In order to improve the standard of living, especially for the poor classes or strata. It also works to organize income distribution periods in a regular and organized manner. It is necessary for the government to work to reduce the level of unemployment and provide job opportunities in Sulaymaniyah Governorate in order to improve the level of income that affects the level of consumption for families.

Keywords: Inequality In Income Distribution, Consumption, Sulaymaniyah Governorate, Gini Coefficient.

المصادر:

- ابدجمان، مايكل، 1999، "الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة"، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض.
- ابراهيم، عبيدات محمد، 2004، "سلوك المستهلك مدخل استراتيجي"، دار وائل للنشر ط4، عمان.
- اشقر، احمد، 2007، "الاقتصاد الكلي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان.
- باقر وكاظم، محمد حسين واموري هادي، 1985، "الاساليب الإحصائية في تقدير وتحليل الاستهلاك والدخل العائلي" المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ن بغداد.
- الحصري، طارق فاروق، 2007، "التحليل الاقتصادي الكلي نظرة معاصرة"، الطبعة الأولى، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- خواجه، خالد زهدي، 2007، "اساليب تحليل بيانات دخل ونفقات الأسرة" المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، عمان.
- سعد الدين وقطف، نزار و ابراهيم سليمان، 2006، "الاقتصاد الكلي"، دار المكتبة الحامد للنشر والتوزيع من الطبعة الأولى، عمان.
- صقر، محمد صقر، 1983، "النظرية الاقتصادية الكلية"، ط 1، وكالة مطبوعات الكويت.
- عطية واحمد، عبد القادر محمد عبد القادر ورمضان محمد، 2005، "مفكرة النظرية الاقتصادية الكلية"، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الإسكندرية، القاهرة.
- علي، عبدالقادر، 2009، "مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي"، الكويت.
- كنعان، علي، "الاستهلاك والتنمية ن جمعية علوم الاقتصادية سورية"، كلية الاقتصاد – جامعة ديمشق.
- هيتي، عبدالستار ابراهيم، 2005، "الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الاسلامي"، الطبعة الاولى.
- الوادي وخريس، حمود و ابراهيم، 2006، "الأساس في العلم الاقتصاد"، الطبعة الثالثة، دار الزهران، عمان.
- الدليبي، محمد ناجد عفان، 1995، "قياس والتفاوت توزيع الدخل في العراق"، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادارة

والاقتصاد قسم الإحصاء.

سكيك، اشرف بن خليل، 2015، " محددات تفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995-2013)", رسالة الماجستير، كلية التجارة قسم اقتصاديات التنمية، الجامعة اسلامية غزة، فلسطين.

اجمد، يونس علي، 2009، " تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك"، جامعة السليمانية، العراق.

البديهي وراضي، فارس كريم وحسن خلف، (2018) " قياس التفاوت في توزيع الدخل ولالنفق الفردي في محافظات العراق باستخدام مؤشر جيني حسب إحصاء مسح الأسرة لعام 2012" مجلة كلية البغدادي للعلوم الاقتصادية، عدد رابع وخمسون. عبد المحمدي وعبيد المحمدي، ناظم عبدالله ومهند خليفة، " قياس وتحليل العلاقة التبادلية بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2014)", اكاديميا العربية، 2016

مختار وعبد الحفيظي، رنان و ابراهيم، 2013، " معالجة التفاوت في توزيع الدخل في ظل الازمات الاقتصادية دراسة مقارنة بين الفكر الغربي والفكر الاسلامي"، مجلة دراسات الاسلامية – العدد الثلث.

McEachern, W. A. (2011). Macroeconomics: A contemporary introduction. Nelson Education.

Lorenzo G. Bellu and Paolo Liberati ,2005, 'Charting Income Inequality: The Lorenz Curve'. University Library of Munich , Germany:

سمير علي مندي، ازمة إقليم كردستان المالية واستمرار خلافات حول موازنة، 2014، الموضوع الالكتروني: www.iraqhurr.org

مجلس وزارة إقليم كردستان يضع خطة للاصلاح الاقتصادي قيد تنفيذ ن الموضوع الالكتروني: www.nrt.com